

مركز البحوث العربية

الحركات الاجتماعية والعملية الديمقراطية فى أفريقيا

م. مامدانى ث. مكانداويرى
وامبا ديا وامبا

مركز البحوث العربية

الحركات الاجتماعية
والعملية الديمقراطية فى أفريقيا

م . مامدانـــى م. مكانداويرى
وامبا ديا وامبا

ترجمة : أشرف حسين

الناشر

مركز البحوث العربية

للدراسات والتوثيق والنشر

١٤ ش عبد العزيز الدرينى - المنيل - القاهرة.

ت : ٣٦٢٥٦٨٧

فاكس: ٣٤١٩٣٨٣

تلكس: Naoom UN ٢٣١٧٢

الجمع والاعداد الفنى والطباعة بمركز البحوث العربية

المحتويات

تصديـــر

يواصل مركز البحوث العربية نشر هذه الأوراق أو الكراسات بالتعاون مع «المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية لأكثر من هدف فكرى وثقافى وعلمى، لعل أبرزها هو إتاحة الفرصة للمثقف العربى للتعرف على مساهمات المثقفين الافريقيين في مجال العلوم الاجتماعية.

ونشعر بإخلاص أن ثمة اجتهاد حقيقى على الجانب الافريقى لابد من الاقتراب منه في معركة الفكر والثقافة التى تبحث ضمن أهدافها عن الهوية الوطنية؛ ليس فى نمط الحياة والتنمية وحده ولكن فى أساليب التفكير ومجالات الإضافة للتراث الإنسانى.

وتعكس هذه الورقة حصيلة مركزة للتفكير المنهجى لثلاثة من الاساتذة الأفريقيين:

* فالأستاذ الدكتور محمود مامدانى - كاتب الورقة - استاذ بارز فى جامعة ماكاريرى بأوغندا ويدير مركز الدراسات الأساسية بالجامعة، ومفكر معروف فى الدوائر الافريقية والدولية - بتحليلاته وآرائه الاجتماعية الافريقية وتأثر علاقات التبعية فيها.

* والأستاذ الدكتور تانديكا مكانداويرى (مالاوى) سبق تقديمه في ورقة آخرى وهو أمين عام المجلس الافريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية.

* أما الاستاذ الدكتور وامبا ديا وامبا فهو استاذ فلسفة (زائير) ومن الشخصيات المعروفة في دوائر الحركة الوطنية الديمقراطية بزائير له مساهمات جادة في تطبيقات الفكر .

ومترجم البحث عن الانجليزية هو الاستاذ اشرف احمد حسين، باحث شاب يعتز به مركز البحوث العربية عضواً مؤسسا، يلتقى عنده الاقتصاد السياسى بالنظرة الاجتماعية الشاملة. ولابد أن نذكر معه أيضاً تقديرنا لجهد المراجعة التى قامت به الاستاذة إيناس طه.

مركز البحوث العربية

الحركات الاجتماعية
والعملية الديمقراطية فى أفريقيا

فى الاجتماع الأخير للجمعية العمومية للكوديسيريا والتى انعقدت فى السنغال فى ١٩٨٥، تقرر إضافة موضوع "الحركات الاجتماعية ، والتحول الاجتماعى ، ومقرطة التنمية فى أفريقيا" للموضوعات البحثية التسعة التى اتفق على تبنيها كمجالات ذات أولوية وذلك خلال الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٥ . وفى يناير ١٩٨٩ ، أعد الكتاب الثلاثة لهذه الكراسة مشروعا أوليا تضمن خطوطا عريضة تمهيدية تم إرسالها للمساهمين المتوقع مشاركتهم، وذلك بغية التعليق عليها.

هذا وفيها أخذ بالاعتبار الملاحظات التى أبداها المشاركون المقترحون، بالإضافة إلى ماتم تجميعه من مادة جديدة . أعد مشروع العمل هذا، وقد اقترح أن يكون هذا الأخير أساسا لمشروعين منفصلين ولكن مترابطين ، يركز أولهما على النضال الديمقراطى فى القارة ، أما الآخر فيركز على الارتباط المتبادل بين قضيتى الديمقراطية والتنمية . وعليه ستركز هذه الورقة على موضوع النضال من أجل الديمقراطية فى أفريقيا.

نظرة على الأدبيات

مع بزوغ حركات الاستقلال فى القارة الأفريقية خلال الخمسينيات والستينيات ، تعددت المدارس الفكرية، كل بإجاباتها الخاصة عن سؤال الساعة ، أى طريق تسير أفريقيا نحوه ؟

مع الوقت صار هذا السؤال أكثر إلحاحا بسبب من انتكاس الحركات المكافحة من أجل استقلال وطنى حقيقى وبسبب يتعلق بطبيعة أداء دول مابعد المرحلة الاستعمارية فى أفريقيا. لقد تطورت الرؤى وتعددت وهى بصدد الإجابة على نفس السؤال، وظهرت مفاهيم جديدة. واليوم، وبينما تخيم سحب التشاؤم على القارة يسود إجماع على أننا نعيش ولا شك فى القلب من أزمة أفريقية ، نجد هذه المدارس تعيد النظر فى خبرة مايقرب من ثلاثة عقود وتطرح سؤالا مؤداه: ما الخطأ الذى وقعنا فيه ؟

مدرسة التحديث

إن محاولة فهم هذه الأزمة تستوجب أن ننطلق من دراسة هذه المدارس المتصارعة التى حاولت سابقا أن ترشد الممارسة فيها وتحاول الآن أن تهتدى لمفاهيم تعينها على استيعاب التجربة. من هذه المدارس ، هناك ثلاثة مدارس من بينها جديرة بإيلاء انتباه خاص لها. أولى هذه المدارس، وأكثرها بروزا، هى تلك التى ظهرت كاتجاه فكرى محض فى جامعات أفريقيا وجامعات الولايات المتحدة المتخصصة فى الدراسات الأفريقية. وقد كان تطور هذه المدرسة، وبقية المدارس التى سارت على هداها، مرتبطا بشكل وثيق بالأشكال السائدة للسيطرة والهيمنة الثقافية وأشكال مقاومة تلك الهيمنة والسيطرة.

بعد الحرب العالمية الثانية، كان جزءا من برنامج رواد نظرية آفاق السلم الأمريكى هو طلب تحقيق الاستقلال السياسى للمستعمرات الأفريقية على أمل أن تصبح هذه المستعمرات جزءا من "منطقة نفوذ" . لقد كانت النزعة الأفريقانية Africanism فى الولايات المتحدة ، جزءا من الدليل النظرى والتبرير الأيديولوجى الخاص بتحقيق ذلك المطلب . وبتعميد المدرسة الأفريقانية ، فقد نمت كنقيض مباشر للعلم الاجتماعى الاستعمارى وادعاءاته بأن " القارة السوداء ، ليس لها تاريخ يستحق الذكر . كان المبشرون الأوائل لهذه المدرسة أساسا من المؤرخين ، وقد نقبوا فى ماضى أفريقيا وأبرزوا الحقائق المذهلة حول مجد الممالك الأفريقية فى فترة ماقبل الغزو الاستعمارى. لقد أعادوا تشكيل التاريخ الأفريقى فى اطار ما أسموه "بالمبادرة الأفريقية ". ولكن التاريخ بالنسبة لمفكرى هذه المدرسة ، كان فى الواقع هو تاريخ الطبقات الحاكمة. لقد احتفوا بعملية تكوين الدولة فى التاريخ الأفريقى وتطلعوا إلى تطوير دول أفريقية قوية فى السنوات التالية. ولكى نتأكد من ذلك ، فقد كانت هناك العديد من الأصوات التى عارضت "هذا الميل غير النقدى فى المدارس التاريخية الأفريقية الحديثة" تلك المدارس التى شددت على أولوية التاريخ السياسى .

هذا الأمر جعل البروفيسور أفيجبو (١٩٧٧) يعرب عن احتجاجه: " أن مايظنه الناس أنه تاريخ أفريقيا هو مواكب مذهلة من الدول الكبيرة والصغيرة القديمة والحديثة ، ولكن هذا الذى نكتب عنه باستحسان أو حتى بانتشاء هو عن هذه السيادات الامبراطورية المتلاشية وعن حكامها". ولكن المشكلة أن صوت افيجبو لم يكن يمثل سوى أقلية معزولة وصغيرة.

إن برنامج الأفريكانيست من أجل أفريقيا المستقلة يمكن تلخيصه فى كلمة واحدة "" بناء الأمة" National Building ومع ذلك فإنهم لم يعنوا بمفهوم بناء الأمة أكثر من " بناء دولة " بمعنى بناء برجوازية قوية فى القارة. وتحديدا مثلما كان بعض المؤيدين البارزين للمدرسة الأفريقانية من الأكاديميين المتخصصين فى الدراسات الأفريقية بالولايات المتحدة الأمريكية، عمليا فهم بناء الأمة على أنه مشروع يتحقق بالمشاركة مع القوى الامبريالية السابقة . هنا، إذن ، كانت نقطة الالتقاء مابين الأفريكانيست ودعاة الاستعمار السابقين. ومع مجىء الاستقلال ، فإن التعارض بين الاثنين تحول إلى برنامج مشترك مؤداه " التحديث ".

وبينما كانت نظرية التحديث هى الرؤية السائدة فى نطاق فروع العلوم الاجتماعية ، فإن نظريتها الكبرى ثم إنتاجها فى مجال علم الاجتماع.

وقد اتجه الفكر البارسونى المسيطر - وبوعى - إلى أن ينحى جانبا - تحليل علاقات الاستغلال وإلى تعريف تطور المجتمع باعتباره تطورا من مجتمع تقليدى " إلى مجتمع حديث " وذلك كنتيجة لتغيير بنية الأدوار الوظيفية Occopational / Roles والقيم المرتبطة بها.

إن الحداثة ، فى جوهرها ، تستند على فكرة أن التاريخ متناه وأن له اتجاهاً وحيداً للتطور وقوة دافعة ومنتهى واحداً . وطوال المراحل المتعاقبة من حكم الطبقة البرجوازية ، فإن هذا المفهوم الأحادى للتطور التاريخى قد أصبح أساسيا فى الأيديولوجيا البرجوازية. فقد أفضى نشوء برجوازية مابعد الحقبة الاستعمارية - فى ظروفها العينية المحددة - إلى ظهور أشكال مختلفة من تلك الأيديولوجية.

ومثل أية مدرسة فكرية كبرى ، فإن مدرسة التحديث امتلكت تاريخها الداخلى من الجدل الخلافى وما ينتج عنه من نقلات فى مجالات التركيز والاهتمام . إن الفرضية المنهجية الأولى لهذه المدرسة - والتى عارضها بعض مناصريها أنفسهم - هى الوظيفية. فالوظيفيون يؤكدون دوما على التوافق Concensus لا على التنازل Centradiction .

وعليه فتلك النظرية التى رأت التناقض باعتباره مخلاً بالاتزان الوظيفى لا يمكنها أن تحدد مصادر التوتر فى نظام ما. وكأى نموذج للتوازن ، نظرت الوظيفية إلى التغيير بوصفه نتيجة لأسباب خارجية ومن ثم فهو عرضى بهذا القدر أو ذاك . لقد كانت هذه الرؤية مجافية للواقع بشكل صارخ، ليس فقط واقع السياسات فى العالم الثالث، ولكن داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها لدرجة أحدثت أول نقلة داخلية أساسية فى مدرسة التحديث.

فما تم تحديده كعملية اجتماعية (عند كارل دويتش Karl Deutsch وكعملية نفسية (عند ليرنر ، وماكليلاند) داخل مدرسة التحديث وما تنطوى عليه من نزعات ، بدأ بفرضية أن التغير وليس النظام هو النمط السائد فى مجتمعات العالم الثالث. وقد اتفقت على نطاق واسع على أن التوترات السياسية مصدرها ماهو خارج نطاق السياسى أو الاجتماعى . Extra Political

بل والأدهى من ذلك ، إنها قد اعتبرت أن مصدر التغيرات الاجتماعية هو حصيلة الجمع الكلى للتغيرات التى تعترى الأفراد فى المجتمع وحتى ضمن إطار نظرية التحديث، طرحت تلك الافتراضات مزيدا من الأسئلة، فلم

تبين لنا تلك النظرية كيف يتسنى للتغيرات الفردية أن تتحول إلى تغيرات اجتماعية، كما أنها لم تبين لنا كيف تترابط هذه الأنماط المختلفة من التغيرات بعضها مع البعض (Deutsd) كما لم يستطع هؤلاء الذين أكدوا على أولوية البنية الشخصية للفرد، سواء الاعتناقية Empathetic (ليرنر) أو ذات النزوع للإنجاز (ماكليلاند)، أن يوضحوا وجود أى رابطة سببية بين البنية الشخصية للفرد والتطور الاجتماعى.

وهذا وفيما تعد نقطة الانطلاق بالنسبة للاتجاه الثالث داخل مدرسة التحديث هى الاتجاه المؤسسى The institutional tendency والتى اتسمت باتخاذ موقف نقدى مزودج تجاه كل من الوظيفيين والمنتمين للاتجاه المعنى بالعملية الاجتماعية.

فقد انتقد صموئيل هانتينجتون المدرسة الوظيفية بسبب من توصيفها للتغيرات السياسية فى حدود كونها تتعلق بوجود توازن سابق، كما انتقد الاتجاه المعنى بالعملية الاجتماعية بسبب من تأكيدهم الأحادى الجانب على العلاقة فيما بين التغير السياسى من ناحية والتغير الاجتماعى من ناحية أخرى، وقد دخل هانتينجتون فى جدل مفاده أن هذا المنحى الأحادى الجانب قد جعل السياسة معتمدة على الاقتصاد والقوى الاجتماعية تاركة حيزاً ضئيلاً لدور البنية الاجتماعية وتاركة دورا أكثر ضآلة للثقافة السياسية وللمؤسسات السياسية والقيادة السياسية . وهى مقاربات تتصف بالحتمية.

وفى المقابل فقد رأى هانتينجتون عدم الاستقرار، باعتباره نتيجة للتطورات المتناقضة فى المجتمع : فبينما يزيد التطور الاقتصادى من اللامساواة، تقلل هى من شرعيته. فالمشكلة من وجهة نظر هانتينجتون هى

ميل التعبئة إلى التغلب على الطابع المؤسسى وبهذه الطريقة فهى تولد عدم الاستقرار . والحل من وجهة نظره هو : بناء مؤسسات قوية للدولة تحتوى تلك التعبئة الشعبية.

وتدعم كتابات الاقتصاديين نفس الخلاصة. فقد مال هؤلاء - مثلهم فى ذلك مثل علماء السياسة - لأن يكونوا المنظرين التطبيقيين لمدرسة التحديث ، هذا فى نفس الوقت الذى أتى كبار دعاة هذه المدرسة من حقل السوسيولوجيا.

استخدم روستو (Rostor ١٩٦٠) فى نظريته دائعة الصيت ، تلك الاستعارة التى تشبه المجتمعات التقليدية بطائرات متعددة تجمع وقوداً على الأرض لكى تنطلق . فى هذا المجاز، يمثل الوقود رأس المال . فندرة رأس المال مثلها مثل ندرة الوقود تستبعد عملية انطلاق ناجحة . ووفقا لهذه النظرة فإنه يمكن معالجة هذه الندرة بواسطة طريقتين فقط : أولاهما عن طريق تدفق رأس المال من خلال الاستثمارات الأجنبية وثانيتهما من خلال الادخار المحلى . ولكن جذب الاستثمارات الأجنبية يتطلب ضمان توافر قوة عمل رخيصة وطيعة ومنضبطة. وهو ما لاتستطيع أن تحققه إلا دولة "قوية".

وتذهب أطروحة Kuznet إلى ماهو أبعد من ذلك ، فالتراكم لا يتطلب - فقط - كبح جماح الاستهلاك ولكنه يترتب بالإضافة إلى ذلك إلحاق مزيد من مفاقمة اللامساواة ، وذلك حتى يتم الوصول لمستوى معين من الدخل ، ولكى يمكن فرض هذه " التضحية الأساسية "، بما تنطوى عليه من نمو فى نطاق التفاوت، فإننا سنحتاج لدولة " قوية ".

لقد أصبح الانشغال الرئيسى لمدرسة التحديث هو تأمين توافر النظام فى مواجهة الفوضى ، وتقوية الدولة تجاه المجتمع المدنى . وذلك كله من أجل النجاح فى ضمان الاستقرار وتنفيذ مهمة التحديث . لقد أعيد تعريف الاقتراض المنهجى الأولى لتلك المدرسة حول " النظام " ، حيث اعتبر الأخير هو هدفها الأسمى، وذلك فى غضون عقد من الزمان، وانقلب مابدأ باعتباره مشروعا لتفسير عملية التغيير فى العالم الثالث فصار وصفة مهمتها احتواء هذا التغيير !.

لقد نظر إلى المطالب الشعبية باعتبارها أمرا غير واقعى ، حيث تجمع بين السلفية والطوباوية ، وكنتاج لكل من القيم التقليدية (الخصوصية ، والقبلية) وأثر المظهر الدولى ، الأمر الذى خلق هذا الطابع الشاذ لدول ماقبل العصر الصناعى والمحملة بعبء ومتطلبات دولة مابعد ظهور الصناعة (حد أدنى للأجور ، متطلبات التأمين)، وإحد التنظيرات للمطالب الشعبية يرى الأخيرة باعتبارها أقرب لثورة التوقعات المتصاعدة " كما يراها بوصفها تقويضاً لبنية الدول الجديدة المحفوفة بالمخاطر، ومن ثم تصبح هذه المطالب الشعبية عديمة الجدوى أو سابقة لأوانها.

هنا أيضا ، يجب أن نشدد على السياق التاريخى / الاجتماعى لمثل هذا التوجه النظرى / السياسى . فليس صدفه أن الوجه الإصلاحى للامبريالية كان بارزا داخل الوطن وليس خارجه. ففى ضوء كل ذلك ، ألم تكن هذه المجموعة من الإصلاحات - كالبرلمانية و " النقابية والتأمينات قاعدة للديمقراطية الاجتماعية التى اعتمدت على معدل عال للأرباح فى المستعمرات والمستعمرات الجديدة ؟.

ألم تستوجب ضرورات تأمين تدفق مثل هذه المعدلات أشكالا قمعية معينة من الحكم الطبقى فى البلدان التابعة ؟.

ألم يكن ذلك هو السبب فى أن ذات المطالب الشعبية التى اعتبرت شرعية فى البلدان الامبريالية ، هى التى ننظر اليها باعتبارها مطالب غير واقعية فى البلدان التابعة ؟.

أى القوى، إذن، هى التى تمتلك القدرة على تحقيق النظام ودفع المجتمع باتجاه التحديث؟ لقد قيل – ولعلنا لا نفاجأ – أنها النخب التحديثية . لقد اختلف المنظرون على تعريف محدد، ولكن خلافاتهم هذه كانت فى إطار نفس المعسكر. فالبعض حدد هذه النخب باعتبارها تلك التى تقوم بدور القيِّم على صيانة النظام وعلى عملية تغيير البيروقراطية المدنية lapolambara وأخرون حددوها باعتبارها البيروقراطية المسلحة Janourise واعتبرها البعض الآخر متمثلة فى الحزب السياسى. وكما علقت ايرين جيندزين (Oendzier 1985) بحدة فإن نظرية التحديث – من خلال مواجهتها للواقع ، ومن خلال تغيراتها الداخلية – قد أنتجت "بيداجوجيا" مناهضة للمقهورين .

وانطلاقا من مثل هذه النظرة ، فلا مجال لتعريف أو دراسة الحركات الاجتماعية الا بوصفها " مشكلة" . ذلك هو الاتجاه الذى تم تأكيده كنظرية للتحديث والذى تحول من مجرد كونه أحدى الايديولوجيات المتنافسة فى سوق الأفكار الأكاديمية إلى ايديولوجية مؤسسية ، مدعومة بمصالح قوية فى الولايات المتحدة الأمريكية بدءا من " لجنة مجلس بحوث العلوم الاجتماعية و الحكم المقارن " ذات النفوذ القوى فى خلال فترة الخمسينيات.

إن تاريخ العلاقة بين كبار الدعاة الأكاديميين ومراكز السلطة والنفوذ، أو بكلمات أخرى ، تاريخ تحويل نظرية التحديث إلى ايديولوجيا مؤسسية ، قد أعيد توصيفه بعناية مرة أخرى ومن جانب (IRENE Gendzeir 1985). لقد كان مشروع كاميلوت هو أكثر الأمثلة بالطبع شهرة لهذا التعاون بين قوى القانون والنظام من ناحية والمنظرين من ناحية أخرى . فقد خصص مبلغ ٤٤ مليون دولار من إدارة الجيش بالولايات المتحدة Department of Army ومقاولا مكتب بحوث العمليات الخاصة، Cpecial operations Research office من أجل إقامة مشروع خاص بين الولايات المتحدة وأكاديمية أمريكا اللاتينية . لقد كان هدف المشروع، بوضوح ، تحديد القوى الاجتماعية المرتبطة بعملية التغيير الاجتماعي فى أمريكا اللاتينية والتنبؤ بسلوكها وذلك من أجل احتوائها، وهو مايعنى بكلمة واحدة : ثورة مضادة .

وليس من المدهش أن تصبح دراسة الثورة والتنمية " صناعة نامية " فى جامعات الولايات المتحدة فى أواخر الستينيات ا. " اعرف عدوك "، كان مطلبهم الأول والأوحد . وهكذا فقد حصل مركز دراسات التنظيم الاجتماعى بجامعة شيكاغو The university of chicago's Center for Social organization studies. على أكبر عقد من الباطن لسلسلة دراسات حول علم الاجتماع العسكرى وذلك تحت إشراف البرفيسور جانويتز وهكذا الأمر أيضا بالنسبة لمؤتمر " من أجل الحرية الثقافية "، والذى عقد تحت إشراف شيلز والموند والذى مولته بسخاء المخابرات المركزية الأمريكية كجزء من حملة دولية متطورة لتشويه سياسات الجناح اليسارى بين مثقفى العالم الثالث .

وقد سجل ناعوم شومسكى (١٩٧٤) حالات أخرى لدراسات مشابهة عن الحركات الاجتماعية.

وفى الممارسة ظل قمع المطالب الديمقراطية والحركات المستقلة والشعبية باسم " التنمية " موضع اهتمام فاق حدود منظرى مدرسة " التحديث " . فكما سنرى ، أصبح هذا القمع أحد الخصائص الجوهرية فى أيديولوجيا واسعة النطاق تدعى " التنموية " (shivije 1945).

وخلال تاريخ عملية انتاج وانتشار مفاهيم التحديث كمدرسة للتفكير ، ظل دور مناصرى هذه المدرسة من الأفارقة هامشيا وثانويا الى حد بعيد ، أقرب للتلقين منه للإسهام أيديولوجياً على نحو له وزنه .

ولم يعكس ذلك، فقط ، مدى بعدهم عن المراكز الامبريالية التى غذت تأسيس هذه الأيديولوجية المؤسسية ، ولكنه كان تعبيرا موحيا عن وضعية هؤلاء المناصرين داخل المجتمعات الأفريقية ذاتها. ولعله أمر مفهوم ولا يثير الدهشة أنه فى الوقت الذى كانت أفضل إسهامات المثقفين الأفارقة فى الستينيات بالأساس فى حقل التاريخ والثقافة، فإن مساهمتهم كانت ضئيلة جدا وعرضية فى مجال تحليل طبيعة المجتمعات الأفريقية المعاصرة.

وكما علق جيتندرا محان (Jitendra Mohan 1968) فى معرض تناوله لكتابان على مزروعى بقوله : «إن الانتلجنسيا الأفريقية ككل ، بعيدة للغاية عن الغوص فى تحليل هيكل السلطة والنفوذ فى دولة مابعد الاستعمار ، أو إذا وضعنا الأمر على نحو آخر ، فهى حتى الآن غير قادرة على أن تنفصل كلية عن مجمل النظام لكى تستطيع أن تباشر التحليل

الاجتماعى وتبرهن على قدرتها على أن تضع حدا - ولو على حساب - راحتها للتحليل الذاتى".

بالنسبة لمدرسة التحديث ، فإن الأزمة الأفريقية اليوم هى أولا وأخيرا أزمة الدولة الأفريقية . فهى من ناحية تعبير عن الحقيقة القبيحة المتمثلة فى أن مختلف البرجوازيات الأفريقية تتسم بالتشوه وبالاختلافات الانقسامية على امتداد الخط القومى (والقبلى)، وهذه الفروق غالبا ما تحل عبر الانقلابات وبغض النظر عن مدى دمويتها. بمعنى آخر ، فالطبقات الأفريقية الحاكمة لم تفشل فحسب فى خلق النظام فى المجتمع المعنى ، لكنها فشلت فى الوقت ذاته فى أن تفعل الأمر نفسه فيما بينها . إن سبب البلاء فى أفريقيا - كما قيل - هو " القبلية ".

ومن ناحية أخرى ومن منظور اقتصادى ، فقد نظر الى هذه الأزمة باعتبارها نتيجة لفشل الدولة فى خلق الظروف " المواتية " لإحداث انطلاق ناجح . على العكس ، فمن خلال متاهة التنظيمات والتحكمات التى لوثتها المشاريع الفاسدة التى تعود بالمكاسب على المحاسيب والأنصار ، فإن المبادرة الفردية قد تم كبتها. ومن هنا ، قيل أن المشكلة الأفريقية ، تكمن فى افتقاد الإدارة الحكومية أو انتشار الفساد البيروقراطى المنظم .

مدرسة التبعية

ومثلما تتجمع السحب قبل العاصفة ، فقد لاحت فى الأفق بوادر الأزمة، حيث واجهت مدرسة التحديث . تحديا قويا لأطروحاتها من قبل مدرسة التبعية المتأثرة بقوة بمفكرى أميركا اللاتينية ، حيث صيغت أساسا هذه النظرية كنقد للماركسية الفجة لدى الأحزاب السائدة فى أميركا اللاتينية.

كانت الماركسية " الفجة " نتيجة لما قامت به الاشتراكية الديمقراطية من نزع الطابع السياسى لحركة الطبقة العاملة من ناحية ، وكإعادة تعريف للماركسية ، باعتبارها أساسا دفاع عن " الاشتراكية فى بلد واحد " من ناحية أخرى . وقد قدمت نظرية التبعية مساهمتين إيجابيتين " لتحليل مجتمعات العالم الثالث ، فقد كانت ثنائية " التقليدى " و " الحديث " هى الأساس فى نظرية التحديث ، وقد رأت هذه النظرية أن العقبات الأساسية للتنمية نابعة من الخصائص الاجتماعية - الثقافية الموروثة من المجتمعات التقليدية . وقد أشارت الانتقادات التى وجهت لهذا التصور، إلى أن تحليل مايدعى بالقطاعات التقليدية قد تم بمعزل عن القطاع الحديث ، وبذلك فقد حجبت علاقة هذا القطاع التقليدى بالسوق الرأسمالى العالمى منذ القرن الخامس عشر.

وفى الواقع، فقد كان المفهوم الأساسى الذى وحد منظرى التبعية ينطلق من الادعاء بأن التخلف كانت له أسبابه التى تعتبر بالأساس أسبابا "خارجية" . وانطلاقا من ذلك فقد أعاد منظرو التبعية بناء تاريخ العلاقات بين المركز والأطراف فى السوق الرأسمالى العالمى منذ القرن الخامس عشر، وفقا لهذا التصور. لقد تمثلت مأثرتهم الكبرى ، فى تركيز الانتباه على ظاهرة الامبريالية .

لقد شكلت مدرسة التبعية نوعا من النقد للمنظور التطورى أحادى الاتجاه المتواجد لدى كل من منظرى " التحديث " و" الماركسية الفجة"، حيث كان هناك تصور - صريح أو ضمنى - يرى أن البلدان المتخلفة يتحتم عليها أن تمر بنفس مراحل التطور التاريخى التى مرت بها بلدان أوربا. بالنسبة

لمنظرى التحديث فالتطور عبر هذه المسيرة يتم بالانتقال من المجتمع التقليدى إلى المجتمع الحديث وذلك خلال سلسلة من المراحل الانتقالية . أما بالنسبة " للماركسية الفجة" فهذا التطور فى خط مستقيم قد أوحى بنظرية " الارتقاء" التاريخى حيث يتوجب على كل مجتمع أن يمر بتعاقب أنماط الإنتاج من المشاعية البدائية إلى العبودية إلى الاقطاع إلى الرأسمالية وصولا للاشتراكية .

ركز نقد مدرسة التبعية للتطورية الخطية على مقولة أن التخلف لم يكن مرحلة من التطور سابقة على الحداثة Pre Modern أو على الرأسمالية (الإقطاع أو غيره) ، حيث تتطابق هذه المرحلة مع مراحل مشابهة فى تاريخ المجتمعات الحديثة أو الرأسمالية المتطورة، بل ترى أن التخلف هو نتاج خاص للرأسمالية العالمية نفسها منذ القرن الخامس عشر.

لقد حلل اقتصاديو مدرسة التبعية وشددوا فى تحليلهم على التشوهات البنيوية فى الاقتصادات المتخلفة. ومن أمثلة ذلك تحليل سمير أمين لانعدام التمفصل وتوجه الاقتصاد للخارج لدرجة العجز عن إحداث تراكم لرأس المال ، ذلك العجز الذى كان نتيجة للتاريخ المحدد للتخلف . أما المأثرة الثانية الهامة لنظرية التبعية فتكمن فى أنها لفتت الانتباه إلى الحاجة لدراسة التاريخ المحدد للدول المتخلفة لكى يمكن فهم المشاكل "المحددة" للتخلف .

ولكن من زاوية إشكالية الديمقراطية والتنمية ، فهناك ثلاث أوجه حيوية لنظرية التبعية، أبرزت فى الواقع النقائص التحليلية والسياسية فى النظرية.

فأولا : كان هناك ميل قوى لدى منظرى مدرسة التبعية لكى يعيدوا بناء تاريخ العلاقة بين المركز والأطراف بطريقة احادية الجانب وميكانيكية ، فبينما مثل المركز الجانب الايجابى فى العلاقة، فقد مثلت الأطراف جانبها السلبى . فقد نُظِر إلى التطورات فى الأطراف باعتبارها حتمية ونتيجة مباشرة لإرادة رأس المال فى المركز، وقد حجب هذا التحليل تماما تاريخ نضال مختلف الطبقات والجماعات فى العالم الثالث فى مواجهة القمع والاستغلال الامبريالى . وبدون إعادة قراءة تاريخ هذه المقاومة فإننا لن نستطيع تقدير قوة وضعف هذه الطبقات والجماعات، ومن ثم فلن يكون هناك برنامج محدد للنضال من أجل التحرر.

ولا عجب أن يقتصر تركيز منظرى التبعية على الجانب الموضوعى للواقع، حيث تعج دراسات هذه المدرسة بالتحليلات حول الاقتصاد السياسى للامبريالية وحول الزراعة وكذلك وحول التعليم ... الخ .
(Rodney, 1972, Soul and Arrigh 1.1973 Riweyemamu 1973,Amin 1973)

هذا الانشغال شبه الكلى بالجانب الموضوعى استبعد العامل الذاتى من نطاق التحليل . وبقدر ما تعزز هذا الميل ، بقدر ما عاد إلى عدم تسييس التحليل، وانعكس ذلك على عدم تسييس اللغة التى استخدمها التحليل . وحيث بدأ باستخدام المجاز الجغرافى الذى وصف الامبريالية باعتبارها "المركز" والبلدان المضطهدة باعتبارها الأطراف ، فقد انتهى الى استخدام المجاز ميكانيكيا بتصنيف الثورة ذاتها باعتبارها فك اشتباك Disengagement وأخيرا باعتبارها فك ارتباط Delinking.

فماذا كان السياق الاجتماعى والتاريخى لمثل هذه التنمية ؟ فبوصفها

شريحة اجتماعية ونتاجاً للفصل بين العمل اليدوى والذهنى ، فقد عكس المثقفون فى أعمالهم العداء الطبقى من جانب تلك القوى الاجتماعية فى مواجهة الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة معا.

ففى ظل غياب حركات شعبية منظمة، يمكن أن يقوم المثقفون بدور مثقفيها العضويين ، فإن المثقفين الأفريقيين - حتى الراديكاليين منهم - لايبدو أنهم قادرين على التعبير عن مطالب الجماهير الشعبية الواسعة، وتفشل نظرياتهم فى أن يكون لها محتوى اجتماعى مناسب، وتميل مصطلحاتهم نفسها الى عدم التسييس . فهم يتصرفون كتقنوقراط فوق الطبقات ويصيغون مفاهيم التنمية باعتبارها مشكلة فنية محضة حيث لم يعد النظر اليها باعتبارها مشكلة حركات اجتماعية . يرتبط، العيب الرئيسى الثانى لنظرية التبعية باحد مساهماتها الأساسية : نظرية التبادل اللامتكافىء وما ينتج عنه من تحويل الفائض من" الأطراف " إلى" المركز" . وبالرغم من صحة ذلك امبيريقيا. إلا أن ذلك مضلل مفاهيميا ، للدرجة التى يتضمن فيها أن التطور الرأسمالى فى المركز ونقص رأس المال فى الأطراف هو النتيجة المباشرة والحتمية لتحويل فائض القيمة من الثانى إلى الأول . والواقع أن تحويل الفائض عن البلدان التابعة فيما وراء البحار لم يؤد أتوماتيكيا الى تراكم رأس المال . وكما يظهر من خلال التاريخ الطويل للامبريالية منذ الرومان ومابعده ، فإن الفائض الموجود يحول إلى رأس مال - فقط - فى ظل علاقات إنتاج معينة ، (الرأسمالية) .

فالمشكلة تكمن فى الحيز الكبير الذى تعطيه نظرية التبعية للتبادل اللامتكافىء، وتركيزها على العلاقات التى تفسر تحويل الفائض ، فى نفس الوقت الذى تلزم فيه الصمت حيال العلاقات التى تفسر كيفية إنتاج هذا

الفائض فى الأطراف وتراكمه فى المركز. لقد كان لديها ميل للتشديد على علاقات التوزيع وذلك على حساب علاقات الإنتاج، والعلاقات الخارجية على حساب العلاقات الداخلية، وذلك بدلا من دمج الاثنين فى تحليل أكثر شمولا.

وإزاء النقد القوى الموجه للنظرية بسبب ذلك ، فإن العديد من مؤيديها، وأبرزهم فرانك، قد شرع فى مراجعة تهدف لأن تحتوى - ضمن نفس الإطار- تحليلا للعلاقة بين العوامل الداخلية والخارجية، ولكن هذه المراجعة كانت فى الواقع ذات طابع شكلى ، فكل من الداخلى والخارجى، نظر إليه بوصفه لا يحوى تناقضا داخليا. وكنتيجة لذلك فقد تجاوز التحليل كلا من التناقضات الداخلية فى المركز والصراع الطبقى فى الأطراف.

وفى ظل التحليل الذى يتمحور حول نظرية التبادل اللا متكافىء، فإن نظرية التبعية قد ركزت على التناقض داخل رأس المال باعتباره التناقض الأولى . وكان هذا التناقض هو القائم بين البرجوازية المتروبولية والبرجوازية فى الأطراف ، حيث بنيت النظرية كلها على التناقض بين " المركز" و "الأطراف " وقد احتدم النقاش داخل هذه المدرسة حول ما إذا كانت التنمية (أى التراكم الرأسمالى)، ممكنة فى الأطراف فى سياق هذه العلاقة . وقد رأى مؤيدو التطور التابع أن ذلك ممكنا. ولكن الجميع كانوا متفقين على أنه طالما هناك علاقات مركز/أطراف فإن الموضوع الحقيقى للعملية التاريخية هو رأس المال.

لقد دار الجدل حول ما إذا كان ذلك خاصا برأس المال داخل المركز فقط أم أن رأس المال فى الأطراف ، أيضا ، له دور ما فى هذا الأمر. بالنسبة لهؤلاء الذين اعتقدوا أن التطورات فى الأطراف كانت مجرد نتيجة لإرادة رأس

المال فى المركز ، فقد رأوا أن التبعية تتعارض مع أى شكل من الديمقراطية . فالدولة هى دولة القوى الأجنبية . فهى مغتربة بنيويا عن المجتمع المدنى المحلى ولا تستطيع أن ترتبط به إلا بطريقة تسلطية . إن فك الارتباط وحده هو القادر على أن يضع إطارا - على الأقل - لطرح مشكلة التنمية ، هذا إذا تجاوزنا عن مقرطتها.

الأسوأ من ذلك ، كان رأى هؤلاء الذين اعتقدوا أن عملية التدويل قد سدت الطريق أمام نشوء حركات اجتماعية ، مثل تلك التى لعبت أدوارا رئيسية فى مقرطة البلدان المتقدمة . فقد أخمدت عملية التدويل قدرة الطبقات الشعبية بنيويا على فرض متطلبات الديمقراطية على الدولة ، وليس ذلك فقط ، بل إنها حرمت هذه القوى من القدرات التنظيمية اللازمة لإنجاز ذلك . وفى حالة العمال ، فإن عملية التدويل قد نجم عنها ميلاد ارستقراطية عمالية (Soul- arrighi73) مندرجة بدرجة أو بأخرى فى استراتيجية التدويل الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات.

والفلاحون أيضا حالهم ليس أفضل كثيرا ، حيث خلقت طبيعة اندماجهم فى النظام الرأسمالى العالمى طبقة لا يتوقع منها أن تتمرد كما هو شأن الفلاحين فى مناطق أخرى.

كتب كولن ليز حول انتفاضة الأرض التى قام بها الماو ماو : " لا يخالجنا الشك بأنه فى كينيا - على الأقل - فإن طبيعة السياسات - ولوقت طويل قادم - سيحددها كون الفلاحين لم يصلوا بعد فى حدود تطورهم لأن يكونوا طبقة ، وأن التعايش بين الفلاحين والطبقات الحضرية الأساسية لم يتطور بشكل كامل هو الآخر. وفى حين أنه ربما كان صحيحا أن الفلاحين فى العصر الامبريالى لهم خصائص مختلفة ، فإنه فى كل مكان قامت فيه

حركات اجتماعية أساسية ، نجد الفلاحين قد شاركوا فيها بنشاط .وحينما فشلوا فى أن يكونوا كذلك ، فإن هناك عوامل أخرى لتفسير ذلك لا ترتبط بطبيعتهم ذاتها الأمر، الذى يستوجب الدراسة لفهم هذه السلبية .

وفقا لبعض الرؤى الراديكالية ، فإن هناك اتجاها يتخطى هذا التأكيد على أن علاقات التبعية لا يمكن لها أن تسمح بأشكال من الديمقراطية تشبه تلك التى وجدت فى المركز. وحتى وإن سمحت بذلك، فإنها تكون برجوازية على أية حال ، حيث أن مقرطة المجتمع كانت غائبة لدى القوى الأخرى باعتبار أن قضية الديمقراطية هم برجوازى . وكان ذلك بسبب من أن عملية التحرر لم ينظر إليها كهدف للعملية الاجتماعية ، بل كقضية داخلية تخص الطبقات الحاكمة فى الأطراف. وأخيرا، فبدون تحليل ملموس للعلاقات الطبقية داخل بلدان الأطراف - تحليل يربط هذه العلاقات بالتناقضات داخل المركز- فلن تستطيع نظرية التبعية أن تبين طبيعة واتجاه التغيرات داخل بلدان العالم الثالث . ونتيجة لذلك، وهو أمر يثير السخرية أيضا فبالرغم من انتقاد مدرسة التبعية - وعن حق - للنزعة التطورية الأحادية لكل من نظرية التحديث والماركسية الفجة ، فإنها قد استسلمت فى النهاية لنفس نمط التحليل القائم على هذه الرؤية التطورية الأحادية. إن نفس مفهوم "التخلف " (عند هذه المدرسة) يظهر جيدا هذا النقص . فقد عرف المجتمع التابع فى علاقته بالمركز Care المسيطر ، باعتباره مختلفا عن هذا "المركز"، دون أن يستطيع تحديد الخصائص أو السمات الداخلية للمجتمع التابع ذاته. ومثلما كان " التقليدى " هو " غير الحديث " فى نظرية التحديث ، فإن الأمر نفسه قائم فى نظرية التبعية " فالتخلف " يعنى " عدم التطور".

إن النقطة الجوهرية ، هى أنه بدون دمج تحليل علاقات التبعية مع التحليل الشامل للعلاقات الاجتماعية داخل البلدان التابعة، فإن نظرية التبعية لن تكون قادرة على تفسير كيفية إنتاج علاقات التبعية، ولا على أن تشرح كيفية تغيير هذه العلاقات، فبدون ذلك فلن يكون بالإمكان تحديد الطبقات التى تعيد إنتاج هذه العلاقات أو تلك التى لها مصلحة فى تغييرها.

اليوم ، وانطلاقا من نظرية التبعية، فإن أزمة أفريقيا هى أزمة علاقات مركز/أطراف. إنها أساسا نتاج العامل الخارجى. والحل إذن بالنسبة للأطراف هو أن تفك ارتباطها بالمركز. وهناك الآن من يطرح فك الارتباط الشعبى فى مواجهة من يطرح مجرد فك الارتباط. وعلى الرغم من ذلك ، وانطلاقا من هذه الرؤية، فلا يمكن لنا أن نناقش بشكل ملموس الأسس الداخلية لمثل هذا الفك فى الارتباط، فالتغيير الاجتماعى الداخلى الذى يحدث ذلك يجب أن يتجه لإعادة صياغة العلاقات الخارجية .

نمط الانتاج

أما المدرسة الرئيسية الثالثة فترجع أصولها إلى مدرسة نمط الانتاج، حيث تعتبر، هى الأخرى، امتدادا للمجادلات النظرية / التاريخية خارج أفريقيا، فقد كان هناك من ناحية المناظرات المتعلقة بصعود الرأسمالية الغربية (Rodney Hilton 1970)، ومن ناحية أخرى كانت هناك محاولات داخل البنيوية الفرنسية لمواجهة الجذور النظرية للحتمية الاقتصادية، والرؤية الخطية التطورية والنزعة المثالية الإنسانية ، التى تأثرت بها الأحزاب الشيوعية للدولية الثالثة .

قامت مدرسة نمط الإنتاج - من خلال دراستها للمجتمعات الأفريقية - بنقد مزدوج لكل من نظريتى التبعية والتحديث . وخلال هذا النقد قدمت مساهمتين أساسيتين لهذه المدرسة . فقد انتقدت مدرسة التبعية بسبب تركيزها الأحادى الجانب على العلاقات الخارجية، ودعا منظرو مدرسة نمط الإنتاج الى رؤية أكثر ديالكتيكية للعلاقة بين " الخارجى " و " الداخلى " ، وانصب تركيزهم على تحليل " تمفصل" أنماط الإنتاج الرأسمالية وماقبل الرأسمالية بدرجة أكبر من التشديد على الارتباط بين الاقتصاديات المركزية والطرفية .

(Wolpe, 1975, Omeara, 1979, Deplchim 1987)

لقد كان الإسهام الأول لهذه المدرسة هو ذلك الذى نقل مركز التحليل من الدولة إلى المجتمع، من برجوازية الأطراف إلى الطبقات المنتجة. لقد شكلت مدرسة نمط الإنتاج نقدا لكل من مدرسة التحديث ولتقاليد الوظيفيين خاصة فى الانثروبولوجيا، هذه التقاليد التى تعاملت مع المتغيرات الثقافية باعتبارها مفتاحاً لتفسير مقاومة المجتمعات التقليدية للتغيير . وبينما دحض منظرو مدرسة التبعية افتراضات مدرسة التحديث حول " الثنائية" ، فإن انشغالهم بعلاقات مركز- أطراف جعلهم يغضون الطرف عما كان يطرحه منظرو التحديث حول طبيعة العلاقات الاجتماعية الداخلية لبلدان أفريقيا. ففى حقل الانثربولوجيا الاجتماعية ، على سبيل المثال، كان نقد مدرسة نمط الانتاج منصبا بالأساس ، على الهجوم على الانثربولوجيين الوظيفيين من زاوية تركيزهم على الدور الذى تقوم به علاقات القرابة فى الإدماج الاجتماعى .

لقد وظف نتاج مدرسة نمط الانتاج حرفيا ومبدئيا لكى يبين أن هناك علاقات استغلال وسيطرة ، تحت المظهر الكاذب للعلاقات " التبادلية " و " التعاونية " ، حيث تقوم فئات القرابة وقيمها - جزئيا على الأقل - بالتبرير والتضليل الأيديولوجى .

أما الإسهام الرئيسى الثانى لمدرسة نمط الانتاج ، فقد تمثل فى تأكيدهم على الحاجة إلى دراسة ملموسة لعملية تشكل الطبقات فى أفريقيا وذلك من أجل فهم خصائص هذه الطبقات فى الوقت الحاضر.

ففى واحدة من أفضل كتاباتهم (PAREY,1970)، امتد هذا الإهتمام ليشمل بحث الأسس المادية للتحالفات بين الطبقات أو القوى السياسية .

ولقد عانت مدرسة نمط الانتاج خلال محاولتها دحض نظرية التبعية من نهجها الأحادى الجانب. أنها لم تقم باعادة انتاج بعض نواقص هذه المدرسة فقط ولكنها فشلت أيضا فى أن تتمثل ضمن رؤيتها بعض اسهامات ونقاط القوة فى تلك المدرسة.

وعليه فلم تستطع هذه الانتقادات أن تتجاوز التوجهات الوظيفية والوضعية لمدرسة التبعية، بل خضعت - على العكس - لشكل جديد من الاقتصادوية . فسواء تحولت الاشكال السابقة على الرأسمالية أو تم الاحتفاظ بها، فإن ذلك يوظف لاحتياجات التراكم فى النمط الرأسمالى . أما الحقيقة الاجتماعية، وكما كانت دائما، فإنه يستدل عليها من منطق التراكم الرأسمالى .

إن الطابع الاقتصادوى الشامل لمدرسة نمط الإنتاج، قد سار يدا بيد مع

توجهها التفاؤلى، عند التطبيق على دراساتها السياسية المحددة .

لقد أجرى العديد من الباحثين دراسات عينية وهامة عن الحركة العمالية كاستجابة نقدية لمقولة " الارستقراطية العمالية " عند مدرسة التبعية.
(Sandpook and cohen 1975)

ولكن انشغالهم كان مقصورا على الطبقة العاملة ، حيث نظروا اليها ضمنيا- على الأقل - باعتبارها العامل الذاتى فى عملية التغيير الاجتماعى، وذلك إلى الحد الذى يجعلهم ينحون الجماهير غير البروليتارية جانبا حين يواجهون حركتها فى الممارسة .

وهكذا ، فإن الدراسات الرائدة لهذه المدرسة ، (Friedland,
1974,Krauss, 1976 Munslow and Finch, 1984, Waterman
1984, Freund 1984)

قد طرحت أسئلة لا تختلف عن تلك التى يمكن أن تطرحها دراسات تعالج موضوعات مشابهة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة حيث الطبقة العاملة هى الأكثرية . وقد كان مركز اهتمام هذه الدراسات منصبا على القضايا المتعلقة بوعى العمال ونضاليتهم والعلاقات الداخلية فى تنظيمات الطبقة العاملة وتاريخ العلاقات بين الطبقة العاملة والدولة . أما الكتاب الذين وصلوا إلى حد طرح مشكلة تنظيم الطبقة العاملة فى سياق الاقتصاد السياسى " للتخلف " ، فقد ظل تحليلهم لهذه الصراعات غير كاف من زاوية عدم وضعه فى سياق شامل للنضالات الشعبية فى البلد المعنى .

وحتى الدراسة الهامة حول نضالات الطبقة العاملة والتى قام بها

(Shivji,1984) فى تنزانيا ، فقد عابها تركيزها الأحادى على العلاقة بين القطاعات المنظمة من الطبقة العاملة وسلطة الدولة ، إلى درجة أنها استبعدت من التحليل تماما علاقة تلك الطبقة بنضالات الطبقات المنتجة الأخرى التى تشكل الأغلبية فى بلد مثل تنزانيا . إن انعدام التركيز على تلك القضية المحددة الخاصة بالتحالف العمالى - الفلاحى أو على المشكلة العامة لعلاقة الطبقة العاملة بنضالات الجماهير غير البروليتارية فى سياقها التاريخى والاجتماعى ، حيث تشكل هذه الجماهير الأغلبية الساحقة، وهو الذى وضع الدراسات الناتجة عن ذلك فى زاوية سياسية ضيقة مما أدى إلى بروز توجه خلاصى .

ومع ذلك فثمة مساهمة هامة لهذه المدرسة ، كما أشرنا سابقا، أخذت نقطة انطلاقها المجتمع الأفريقى وليس الدولة الأفريقية باعتباره الموضوع الحقيقى للتاريخ .

وانطلاقا من هذه النقطة فقد اختلفت مدرسة نمط الإنتاج بشكل حاد عن كل من المؤرخين (الأفريكانيست) الأوائل ومنظرى مدرسة التبعية . وإذا كانت هذه المدرسة قد اتفقت فى شىء مع فرانز فانون، فقد تمثل هذا الاتفاق فى احتقار كل منهم للعفن والبؤس الذى ابتليت به البرجوازية الأفريقية لدرجة أن أصبح دورها يتمثل فى كونها الأداة رخيصة التكلفة للبرجوازية الغربية . فلم تتوفر لدى البرجوازية الأفريقية القدرة على الريادة ، تلك القدرة، التى توفرت للبرجوازية الغربية فى شبابها، فهؤلاء الوسطاء لم يستطيعوا أن يطمحوا فى أكثر من تحويل أفريقيا إلى صورة شاحبة لأوربا.

بالنسبة لفانون فبالتأكيد لن يظل المستقبل فى أيدى البرجوازية الأفريقية

ولا الدولة التى ورثتها هذه الطبقة ، فالمستقبل يجب أن ينتزع منها بواسطة الجماهير الأفريقية ومن خلال كفاحها.

بالنسبة لمدرسة نمط الإنتاج ، وكما كان الأمر بالنسبة لفانون ، فإن أزمة أفريقيا اليوم هى أزمة جماهير الشغيلة ، وجوهرها هو فشل هذه الجماهير فى تغيير النظام الذى زيفته الفترة الاستعمارية . وبينما كان تحول انتباه

هذه المدرسة الى بعض قطاعات الجماهير الشعبية (فى هذه الحالة الطبقة العاملة) بوصفها الموضوع الحقيقى للتاريخ الأفريقى ، هو بلا شك نوع من التقدم على مدرسة التبعية المتشغلة أساسا بالدولة ، فإن ميلهم لعزل الطبقة العاملة عن السياق الشامل للكفاح الشعبى ، أضفى على كتابات كليهما ضيق أفق ، وتوجهاً خلاصياً .

والآن ، وإذا كان منظرو التبعية قد انشغلوا بالجانب الموضوعى للعلاقات وبقوا بمنأى عن دراسة الحركات الاجتماعية، وإذا كانت مدرسة نمط الإنتاج قد حصرت نفسها فى إطار ضيق ينصب على نضالات الطبقة العاملة، فهل معنى ذلك أن الكتابات عن أفريقيا المعاصرة تجاهلت بهذه البساطة دراسة جماهيرها غير البروليتارية ؟ هناك بعض الاستثناءات البارزة مثل دراسة ريتشارد جوزيف عن الكاميرون (١٩٧٧) . فقد أجريت دراسات ميدانية لباحثين تقليديين حول الاحتجاج الجماعى وكان إطارهم التحليلى ، كما سنرى حالا ، مستلهماً من فروض مدرسة التحديث . فكما أشار ماركس مرة "حين تكون المادية ميكانيكية ، فإن الدور الإنسانى يصوره مفكرون مثاليون ".

وكما رأينا، فقد كان لمنظرى التحديث صراعاتهم الداخلية، كما أنهم حاولوا أن يتكيفوا مع واقع الصراعات والتناقضات الاجتماعية فى المجتمعات الأفريقية، لقد جرت صراعات مطولة قبل أن يعترفوا بهذا الواقع، وبينما ركز الاقتصاديون على الدولة والاقتصاد الحديث ، وركز علماء السياسة على الدولة وبناء الأمة وركز السوسيولوجيون على التحضر ، فإن الانثروبولوجيين الاجتماعيين الذين جابوا الريف ، ظلوا واقفين عند أفكارهم التقليدية عن " القبائل" . وكما أشار مافيجى (١٩٨٥) حديثا، فإن آخر ما استطاعت الدراسات الفلاحية اقتحامه هو "الدراسات الأفريقية"، ذلك أن المزارعين فى ريف أفريقيا، كان يفترض دائما أنهم رجال ونساء القبائل وليسوا " فلاحين " ! ولم لا ، مادامت الافتراضات السائدة هى أن الأرض متوفرة نسبيا فى القارة، وأن ملكية الأرض مشاعية، والعلاقات الاجتماعية قائمة على التعاون، وعلاقات القرابة تولد وتعيد إنتاج الشعور بالتضامن القبلى، ونظرا لأن المدن قليلة نسبيا أو غائبة (WALSh.1978) فقد نظر إلى المزارع الأفريقى عند انصار هذا الرأى باعتباره يعيش - الى هذه الدرجة أو تلك - حالة الطبيعة.

تعرض مفهوم " الوحشى النبيل " الذى ساد عن المزارعين الأفارقة على النحو الذى رأيناه لانتقادات مؤثرة من قبل الانتربولوجيين الاقتصاديين الفرنسيين المنتمين الى مدرسة نمط الإنتاج، وذلك خلال العملية التى أبرزت الحاجة لدراسة عينة من عمليات التشكل الطبقى فى المجتمعات الأفريقية . لكن جوران هايدن (١٩٧٩- ١٩٨١) ابتعث هذا المفهوم نفسه فى الآونة الأخيرة بتأكيده أن الفلاح الأفريقى ظل خارج الطبقات السائدة فى المجتمع

أو بكلمات أخرى أن الريف الأفريقى (على الأقل خارج الاقتصاديات القائمة على الاقتصاد فى العمالة) ظل خاليا من الطبقات وظل المزارعون الأفارقة دون علاقات قمع/ واستغلال يعاد إنتاجها بانتظام مع سيطرة طبقية على سلطة الدولة . وكان هايدن بذلك وكأنه يؤكد أن النظريات ليست مجرد نتاج للتفكير العقلانى لكنها أيضا لا تجد رواجا إلا فى ارتباطها بالمصالح السائدة. ومن ناحية أخرى يرى هايدن أن سلطة الدولة كسلطة معلقة فوق المجتمع ، ومرتبطة بالخارج بالخيوط الذهبية للمعونة، لكنها عاجزة عن اختراق المجتمع الأفريقى الذى يصور هو نفسه كنوع من الليفاثان levaithan عديم التغير بمجالاته غير المخترقة والمرتبطة معا بإحكام "باقتصاد قائم على العلاقات الودية". E conomy of Affection

بالرغم من ذلك فإن القدرات والإمكانات المقاولية المتوافرة لدى هايدن ، قدرته على دمج المصطلحات الماركسية فى خطاب (تفكير) مدرسة التحديث، قد جعلته يبعث مفهوم أفريقيا البدائية أو التقليدية من نظرية التحديث، أفريقيا الانترويولوجية الاجتماعية ، حيث العلاقات مؤسسة على الروابط القرابية والتى تعوق تطوير أى تناقضات اجتماعية .

إن ممارسى مدرسة التحديث ، من أمثال هايدن ، هم الذين قاموا أساسا بالدراسات العينية عن الحركات الاجتماعية فى صفوف الفلاحين، وبالرغم من غنى المادة الميدانية التى كشف عنها العديد من هؤلاء ، فإن دراساتهم قد انطلقت من نظرية التحديث ، تلك النظرية التى كانت مرشدهم فى الأسئلة التى طرحوها، وبالتالى فى المادة الضخمة التى جمعوها . وقد عكست هذه الدراسات الميدانية نوعين من الانشغالات : فمن ناحية ، درس

الباحثون كل من الحركات القبلية والوطنية . وتم تصنيف هذه الحركات باعتبارها قبلية أو وطنية اعتمادا - وقبل كل شيء - على اللغة التى صيغت بها مطالب هذه الحركات . وثانيا على أساس الحدود الجغرافية لتنظيماتها. ولكن انطلق ذلك كله من الإطار التطورى الأحادى الجانب لنظرية التحديث ، فالنزعة القبلية تم تعريفها باعتبارها سابقة على الحداثة ومتخلفة ، سواء كانت معوقة أو فى أحسن الأحوال تمهد الطريق للحركات الوطنية الحديثة . ووفقا لهذا المفهوم ، فقد نظر إلى الحركات القبلية بوصفها مثالاً " على المقاومة الأولية " . أما الحركات الوطنية فقد اعتبرت " مقاومة ثانوية " ، ونظر إلى الأخيرة كناتج عن الأولى (Roager 1968) انبنى هذا التمييز الغائى بين المقاومة الأولية والثانوية على تحقيب التاريخ المتمحور حول الدولة الكولونيالية : فالمقاومة ضد تأسيس الدولة الكولونيالية يقال أنه أساسى وذلك الموجه ضد استقرار آدائها لوظيفتها يسمى ثانوى . إن الحقيقة البسيطة المتمثلة فى استمرارية الدولة الكولونيالية قد اعتبرت أساسا كافيا لتأسيس هاتين المرحلتين من التاريخ بوصفهما وجهين لحركة واحدة: وجه أولى primiry وعليه فهو بدائى Primitive والآخر ثانوى ، وبالتالى متقدم نسبيا.

وحين أصبح هذا التمييز غير ممكن تأسيسه على كرونولوجية تاريخية مبسطة، وحيث ظهرت الحركات القبلية بمعناها الضيق بعد استقرار الدولة الكولونيالية ، فقد أصبح ذلك نقطة اختلاف مركزية بين الباحثين . ولهذا فقد تركز الخلاف الرئيسى فى الأدبيات ، حول ما إذا كانت حركة الماجى - ماجى أو الماو ماو ، تعتبر قبلية أو وطنية ، وعليه فأصبحت الأولى مساراً

للرفض والأخرى مسارا للاتفاق . وخلال هذه العملية ، فإن أغلب المسائل الهامة بالنسبة للديمقراطية قد تم تجاوزها ، وتم تجاهل أن هذه الحركات كلها قامت فى سياق اجتماعى / سياسى محدد . إن التركيز على الايديولوجية قد أعاق أى بحث جاد فى مطالب هذه الحركات ومضمونها ولطبيعة الطبقات التى شاركت فيها وتحت أى قيادة تمت هذه المشاركة. ونادرا ما تم طرح السؤال حول ما إذا كانت هذه الحركات من أجل الحقوق ، أم من أجل الامتيازات . وقلما برزت العناصر الخلاقة فى هذه الحركات ، خاصة تلك المعروفة باعتبارها " قبلية " مثلما هو الحال عندما يتعلق الأمر بمدى ابتداعها لأشكال ديمقراطية جديدة، سواء من حيث طبيعة المشاركة/التمثيل أو طريقة التطبيق لهذه الديمقراطية . من ناحية أخرى فقد تطور نوع آخر من الدراسات ، يختص بالحركات الدينية للفلاحين وبالعمالة المهاجرة . ولكن هذا النمط من الأدبيات ، يعكس الى حد ما تقسيما للعلاقة الاجتماعية الى تنويعات قاطعة من النظم المعرفية ، كما لو أن الحقيقة الاجتماعية يمكن تقسيمها بشكل مشابه تماما وفق عملية تقسيم اصطناعية الى ثنائيات .

طرح الباحثون هذا السؤال مرارا وتكرارا : هل كانت الحركات الدينية "ثقافية " أم " سياسية "؟.

هل كانت هذه الحركات بمثابة تأسيس " لمجتمعات مضادة لا تستهدف هزيمة السلطة السياسية ، قدر محاولتها الهروب من بيئة معادية ؟ أم كانت هذه الحركات " سياسية " تتصدى فى المقام الأول للقمع السياسى والاقتصادى وتحاول أن تهزم السلطة السياسية ؟

Buijtenhuijs, in Bisberyen And Schofeleers,1985)

هذه الثنائية المضللة بين " المجتمع المضاد " والاحتجاج السياسى ، بين الهروب والكفاح ، توحى بمفهوم ميكانيكى تبسيطى للصراع ، حيث تسلب كل حركة سياسية بعدها الثقافى وتسلب كل حركة ثقافية أهميتها السياسية. إن المادة الامبيريقية التى جمعها نفس هؤلاء الباحثين تكشف عن مدى خطأ هذه الثنائيات. على سبيل المثال فإن الباحثين فى طوائف النيابينجى (Ribins 1974) والياكان (Sutten, 1968) فى أوغندا ، قد بينوا أن هذه الحركات الدينية القوية - والتى تشبه إلى حد كبير حركات الماجى ماجى - كانت فى نفس الوقت حركات معادية للاستعمار وحركات للإصلاح الاجتماعى الثقافى الداخلى ، فقد واجهوا كلاً من السلطة الاستعمارية والتقليدية . إن أى محاولة للفصل بين الوقائع السياسية والثقافية لهذه الحركات وذلك باستقطاب الاثنين ووضعهم فى تعارض حاد ، ينتهى بفهم بالغ الأحادية لها. لم يكن ذلك كل مافى الأمر فهناك أيضا باحثون آخرون مشابهون للباحثين السابقين ، فى تأكيدهم على هذه التعارضات الحادة مطبقة على الأدب. إنهم يتساءلون عما إذا كان يجب أن نفهم الخبرات الدينية من خلال التحليل الرمزى والأدبى لتراكيب الجمل والنصوص والذى يؤكد على التاريخ الداخلى؟ أم أنه من الواجب فهم ذلك من خلال التحليل البنيوى السياقى، الذى يؤكد على السياق الاجتماعى للإنتاج الرمزى؟ (Bisbergn and Schofeleers,1975)

لقد احتدم النقاش حول ما إذا كان يجب فهم الخبرة الدينية رمزيا أم ذرائعيا ؟ حول ما إذا كان يجب على التحليل أن يؤكد على المعنى الداخلى

أم على التأثير الخارجى ، هذا كما لو أن الخبرة الاجتماعية يمكن لها أن تكون موضوعية كلية أو ذاتية كلية ، وأن أحدهما ينفى الآخر.

الدراسة الرائدة التى قفزت فوق هذه الثنائية التخطيطية المطلقة ونجحت فى خلق علاقة تناسبية بين الذاتى والموضوعى ، هى تلك التى أجرتها كارين فيلد حول حركة البرج السحرى (watchtower) فى أفريقيا الوسطى .

فبينما أوضحت بذكاء كيف تحدث النشطون الخلاصيون بنفس لغة المؤسسات التى حكمتهم مباشرة ، فإنها لم تطرح قضية طبيعة المجموعات والطبقات الاجتماعية التى نجحت الحركة فى الوصول اليها وتنظيمها وأى تلك المجموعات والطبقات التى لم تنجح معهم فى ذلك .

وخلال توقها لتمييز نفسها عن مفاهيم " الماركسية الفجة" ، حيث "تتسبب" الظروف الاجتماعية فى تكوين الأيديولوجية الدينية ، فقد انتهت ببساطة الى أن فصلت الوعى الاجتماعى (الأيدويولوجيا) عن الممارسة الاجتماعية (الطبقة).

بينما قام البحث الميدانى الذى شخصته مدرسة نمط الإنتاج بإجراء عديد من البحوث عن الحركات العمالية ، كما تم غيرها بتشجيع من نظريات التحديث مثل تلك الدراسات العديدة حول الحركات القبلية / الوطنية وتلك التى حول الحركات الدينية / الثقافية، فإن هناك مجموعات اجتماعية نشطة اجتماعيا ولكن لم تحظ بدراسات تقريبا من قبل هذه المدارس .

وفى المقام الأول من هذه الفئات التى لم تحظ بالاهتمام : النساء والشباب . ولكن إذا كانت الممارسة الديمقراطية تسعى لأن تكون شعبية ،

فيجب ألا تقتصر على دراسة المبادىء الطبقية ، أى هؤلاء الذين يعملون فى المجتمع ، ولكن يجب أن تشمل الدراسة حقوق الأقليات السياسية فى أفريقيا ، سواء عرفت تلك الحقوق باعتبارها حقوق قوميات (قبائل) أو نساء أو شباب .

وإجمالا، فإن الأزمة فى أفريقيا تتطلب أن نوجه اهتمامنا للعامل الذاتى فى تطور أفريقيا ، لأنه مهما كانت جذور الأزمة " خارجية أو داخلية " أو مزيجاً معيناً بين الاثنين - فإن حل هذه الأزمة يمكن أن يكون بمبادرة القوى الاجتماعية المنظمة داخل أفريقيا فقط.

وحتى يومنا هذا ، فإن كل المدارس الفكرية فى أفريقيا ركزت بشكل احادى الجانب على الدولة كموضوع لتطور أفريقيا،، مع توجيه الاهتمام - إلى حد ما- لبعض قطاعات الجماهير الشعبية . ولكن ذلك كان بطريقة تم بها عزل هذه الحركات عن سياقها الاجتماعى الشامل أو سياقها التاريخى . ونتيجة لذلك ، فإن فهمنا لهذه الحركات وللعمليتين المزدوجتين للمقرطة والتنمية ، قد بقى جزئيا.

وثانيا ، فإنه لا يجب يقودنا التركيز على قضية الحركات الشعبية والديمقراطية إلى نوع من التدريب على بناء النماذج المجردة . القضية ليست أن نبحث عن - أو أن نقيم مؤسسات - المشاركة الشعبية بأسلوب الهندسة الاجتماعية المأخوذ عن مدرسة التحديث . بل الأهم من ذلك أن نهتم بالأشكال الفعلية من التنظيم والمشاركة - الديمقراطية وغيرها - التى انبثقت فعليا فى مجرى التطور التاريخى للحركات الشعبية فى أفريقيا.

وأخيرا، يجب ألا ينظر إلى المشروع كاحتفال بهذه الحركات . إنه فى الحقيقة أكثر من ذلك ، من حيث طبيعة الدراسة التحليلية ، إنه تجميع للجوانب الإيجابية والسلبية لهذه الحركات كما تعبر عنها الخبرات التاريخية الفعلية . إنه بهذا المعنى تدريب على التعامل الشامل ، لأنه ليس علينا فى النهاية، لنفهم طبيعة الأزمة فى أفريقيا، إلا أن نتساءل إلى أين تمضى أفريقيا ؟ وأن نتساءل أيضا عن الخطأ الذى وقعت فيه الحركات الشعبية فى أفريقيا ؟

Ohaegbulam, F.U.: "The nadir of African nationalism", paper presented to African Studies Association, 13th Annual Meeting, Boston, Massassuchett, October 21-24 1970.

O'Meara, Dan: Class, Capital and Ideology in the Development of Afrikaner Nationalism: 1934-1948, Ph. D. Dissertation, University of Sussex, 1979.

Rahmato, Desalegn: "Cabral and the problem of the African revolution", IDR Working Paper No. 16, University of Addis Ababa, January 1962.

Ranger, Terence, O.: "Religious movements and politics in Sub- Saharan Africa", paper commissioned by ACLS/SSRC joint committee on African Studies for presentation to African Studies Association Annual Meeting, New Orleans, Louisiana, November 23- 26 1985.

Robins, C.E.: "Conversion and conflict: Christian fundamentalism and the problem of evil in Kigezi District, Uganda", paper presented to the Canadian Association of African Studies Conference, Dalhousie University, Nova Scotia, 1974.

Sembene, Ousmane: Man is Culture, African Studies Program, Indiana University, no date.

Steinhart, Edward: "Marxism and African history: Review and agenda", Staff seminar paper No. 11, 1979/80, Department of History, University of Nairobi.

"Student unrest in Africa" (no author), May 1970, Source: Scandinavian Institute of African Studies Library, Uppsala.

Sutten, Anne: "A preliminary study of Lugbara response to alien intrusion in West Nile District, 1880-1920", University of East Africa Social Science Conference, 1968/69.

Uzoigwe, G.N.: "The Kyanyangire, 1907: Passive revolt against British overrule", Makerere University papers, Kampala, no date.

Wamba-dia-Wamba, E.: "Struggles for the 'second independence' in Congo-Kinshasa", paper presented to Mawazo workshop on 'Which way Africa?', Kampala, Uganda, 26-28 April, 1985.

Wolpe, Harold: "Draft notes on (a) articulation of modes of production and the value of lavour power, (b) periodisation and the state", Susses University seminar paper, 1975.

Waterman, Peter: "A new focus in African worker studies: Promises, problems, dangers", Cahiers d'Etudes Africaines, 95, XXIV-3, 1984.

Weinstein, Warren: "Burundi 1972/73: A case study of ethnnic conflict and peasant repression", Pan-African Journal, vol. VII, No. 3, Fall 1974.

Wolpe, Harold: "Capitalism and cheap labour power in South Africa: From segregation to apartheid", Economy and Society, 1(4) 1972.

Wolpe, Harold: "The theory of internal colonialism: The South African case", Bulletin of the Conference of Socialist Economists, Autumn, 1974.

Zeleza, Tiyambe: "Colonialism and internationalism: the case of the British and Kenyan labour movements", Ufahamu, Vol. 14, Nx 1, 1984.

C. - Unpublished Works:

Beckman, Bjorn: "Capitalist state formations in the Third World", paper presented to Workshop on 'Democracy and Development' at the VIIth Nordic political science congress.

Cohen, Robin: "Marxism and Africa: Old, new and projected", University of Birmingham, Center for Developing Area Studies, working paper No. 2, August 1975.

Doornbos, Martin: "Protest movements in western Uganda: Some paralels and contrasts", University of East Africa Social Science Conference, December 1966.

I.C.T.: "Speaking for ourselves", Members of African Independent Churches Report on their Pilot Study of the History and Theology of their Churches, Box 32407, Braamfontein, South Africa.

Janmohamed, Karim, K.: "Labour protest in Mombasa", Staff Seminar Paper Nx 12, Depart. of History, University of Nairobi, 1978/79.

Nyong'o, Anyang': "Academic freedom and political power in Africa", Staff Seminar Paper No. 8, Department of History, University of Nairobi, 1978/79.

Ogot, Bethwella and Ochieng, William: "Mumboism: an anticolonial movement?" University of East Africa 5th Social Science Conference, Nairobi, 8-12 December 1969.

Shivji, Issa G.: "The state in the dominated social formations of Africa: Some theoretical issues", *International Social Science Journal*, vol. XXXII, No. 4, 1980.

Shivji, Issa G.: "Working class struggles in Tanzania", *Mawazo*, Vol V, No. 1, June 1983.

Sklar, Richard, L.: "Democracy in Africa", *African Studies Review*, Vol. XXVI, Nos. 3-4, September/December 1983.

Southall, Roger: "Review article: South African Labour Studies", *South African Labour Bulletin*, Vol. 9, No. 7, June 1984.

Soyinka, Wole: "The writer in an African state", *Transition* 31.

Spiegel, Andrew R.: "Review of Claude Meillassoux's Maidens, Meal and Money, *Social Dynamics*, 9(2), 1983.

Tamarkin, M.: "Mau Mau in Nakuru", *Journal of African History*, XVII, 1, 1976.

Taylor, Fraser, D.R.: "The development of African studies in Canada", *African Research and documentation*, No. 34, 1984.

Thomas, Clive Y.: "The Grenadian crisis and the Carribbean left", *IDS Bulletin*, University of Sussex, April 1985.

Throup, D.W.: "The origins of Mau Mau", *African Affairs*, Vol. 84, No. 336, July 1985.

Tignor, Robert, L.: "Kamba political protest: The destocking controversy of 1938", *African Historical Studies*, IV, 2, 1971.

Van Zwanenberg, Roger: "Neo-colonialism and the origin of the national bourgeoisie in Kenya between 1940 and 1973", *Journal of East African Research and Development*, Vol. 4, No. 2, 1974.

Wa Thiong'o, Ngugi: "The language of African literature", *New Left Review*, No. 150, March/April 1985..

Wamba-dia-Wamba, E.: "History of neo-colonialism or neo- colonialist history?" Trenton, New Jersey: Africa Research and Publications Project, Working paper No. 5, 1983.

O'Brien, Donal Cruise: "Modernization, order and the erosion of a democratic ideal: American political science, 1960-70", The Journal of Development Studies, Vol. 8, No. 4, July 1972.

Okpewho, Isidore: "Cheikh Anta Diop: The search for a philosophy of African culture", Cahiers d'Etudes Africaines, XXI-4, 1984.

Ottaway, Maria: "Democracy and new democracy:The ideological debate in the Ethiopian revolution", African Studies Review, Vol. XI, No. 1, April 1978.

Palma, Gabriel: "Dependency and development: A critical overview", in Dudley Seers (ed) Dependency Theory: A Critical Assessment - London, Frances Printer, 1981.

Posel, Deborah: "Rethinking the 'race-class' debate in South African historiography", Social Dynamics, 9(1), 1983.

Ranger, T.O.: "Connections between 'primary' resistance movements and modern mass nationalism in East and Central Africa", Parts 1 & 2, Journal of African History, IX, 3-4, 1968.

Redmond, Patrick M.: "Maji Maji in Ungoni: A reappraisal of existing historiography", The International Journal of African Historiographical Studies, VIII, 1975.

Rey, Pierre-Philippe: "Production et contre-révolution", Canadian Journal of African Studies, Vol. 19, No. 1, 1985.

Rhodes, William: "The philosophical underpinnings of the Afro- American liberation movement: an interpretative essay", The Pan-Africanist, No. 9, January 1982.

Rodney, Walter: "Marxism in Africa", Forward, Kampala, Uganda, Vol. 7, No. 1, 1986.

Said, Edward W.: "Orientalism reconsidered", Race and class, XXVII, 2, 1985.

Scott, Jim.: "Everyday forms of peasant resistance", The Journal of Peasant Studies, Vol. 13, No. 2, January 1986.

Scotton, James F.: "The first African press in East Africa; Protest and nationalism in Uganda in the 1920's", The International Journal of African Historical Studies, VI, 2, 1973.

Jubber, Ken,: "Sociology and its social context: The case of the rise of Marxist sociology in South Africa", Social Dynamics, 9 (2), 1983.

Karaus, Jon: "African Trade Union: Progress or poverty?" African Studies Review, vol. 19, No. 3, December 1976.

Kitching, Gavin: "Suggestions for a fresh start on an exhausted debate", Canadian Journal of African Studies, special number on "Mode of Production: the Challange of Africa", Vol. 19, No. 1, 1985.

Koffi, Tetteh à.: "Peasants and economic development: Populist lessons for Africa", African Studies Review, Vol. 20, No. 3, December 1977.

Legesse, Lemma: "The Ethiopian student movement, 1960-74: A challenge to the monarchy and imperialism in Ethiopia", Northeast African Studies, 1,1, 1979.

Legassick, Martin: "South Africa in crisis: what route to democracy?" African Affairs, vol. 84, No. 337, October 1985.

Lonsdale, John: "States and social processes in Africa: a historiographical survey", African Studies Review, Vol. XXIV, Nos. 2/3, June/Sept. 1981.

Mafeje, Archie: "Peasants in Sub-Saharan Africa", Africa Development, Vol. X, No. 5, 1985.

Mafeje, Archie: "On the articulation of modes of production: Review article", Journal of Southern African Studies, Vol. 8, No. 1, October 1981.

Mamdani, Mahmood: "Peasants and Democracy in Africa", New Left Review, 156, March/April 1986.

Mohan, Jitendra: "A Whig interpretation of African nationalism", The Journal of Modern African Studies, 6,3 1968.

Mohan, Jitendra: "Nkrumah and Nkrumahism", The Socialist Register, 1967.

Nicanor, Njiawue: "Some lessons from the history of the Cameroon revolution", The Pan-Africanist, No. 4, July 1972.

Nzongola-Ntalaga: "Amilcar Cabral and the theory of the national liberation struggle", Latin American Perspectives, Vol. 11, issue 41, No. 2, Spring 1984.

Drake, St. Clair: "Democracy on trial in Africa" The Annals of the American Academy of Political and Social Sciences, July, 1964.

Elam, Yitzchak: "Nomadism in Ankole as a substitute for rebellion", Africa, 49 (2), 1979.

Ellis, Diana,: "The Nandi protest of 1923 in the context of African resistance to colonial rule in Kenya", Journal of African History, XVII, 4, 1976.

Eriksen, Tore Linne,: "Modern African history: Some historiographical observations", Scandinavian Journal of History, N o.4, 1979.

Freund, Bill: "Labour and labour studies in Africa: A review of the literature", African Studies Review, Vol. 27, No. 2, June 1984.

Freund, W.M.: "Class conflict, political economy and the struggle for socialism in Tanzania", African Affairs, Vol. 80, No. 321, October 1981.

Friedland, William H.: "African trade union studies: Analysis of two decades", Cahiers d'Etudes Africaines, Vol. 14, No. 55, 1974.

Furedi, Frank: "The African crowd in Nairobi: Popular movements and elite politics", Journal of African History, XIV, 2, 1973.

Giliomee, Hermann: "Eighteenth century Cape society and its historiography: Culture, race and class", Social Dynamics, 9 (1), 1983.

Guha, Ranajeet: "On some aspects of the historiography of colonial India", Guha, ed., Sub-Altern studies I: Writings on South Asian History and Society, Oxford University Press, Delhi, 1982.

Guha, Ranajeet: "The prose of counter-insurgency", Sub-Altern Studies II, Delhi, Oxford University Press, 1982.

Havnevik, Kjell J.,: "Some observations on the empirical foundations of theories of under-development with particular reference to Tanzania", Proceedings of the First Annual Conference of the Norwegian Association of Development Research, Bergen, 6-8 April, 1984.

Henderson, Ian: "The origins of nationalism in East and Central Africa: The Zambian case", Journal of African History, XI, 4, 1970.

Joseph, Richard: "Ruben Um Nyobi and the 'Kameroun' rebellion", African Affairs, Vol. 73, No. 293, October 1974.

Shivji, Issa, G., (ed.), 1985: The State and the Working People in Tanzania, Dakar:CODESRIA.

Smith, Alan, K, and Welch, Claude E,: Peasants in Africa, USA: African Studies Association, 1978.

Stichter, Sharon, 1982: Migrant Labour in Kenya: Capitalism and African Response, 1895-1975, Harlow, Essex: Longman.

Taylor, G. John, 1979: From Modernisation to Modes of Production: A Critique of the Sociologies of Development and Under-development, London: The Macmillan Press Ltd.

Wolf, Eric, 1982: Europe and the People Without History, Berkeley/Los Angeles/London: University of California Press.

B.- Articles:

Adkin, Laurie and Hyett, Catherine: "The Chiliean left and the question of democratic transition", IDS Bulletin, University of Sussex, April 1985.

Bodenheimer, Susanne J.:"The ideology of developmentalism: American political science's paradigm-surrogate for Latin American studies", Berkeley Journal of Sociology, 1970.

Chegge, Micheal: "The revolution betrayed", The Journal of Modern African Studies, 17, 3, 1979.

Clayton, Anthony: "The general strike in Zanzibar, 1948" Journal of African History, XVII, 3, 1976.

Cooke, Peter and Doornbos, Martin,: "Ruwenzururu protest songs", Africa, Vol. 52, No. 1, 1982.

Davidson, Basil,: "On revolutionary nationalism: the legacy of Cabral", Latin American Perspectives, Vol 11, issue 41, No. 2, Spring 1984.

Depelchin, Jacques: "The transformation of the petty bourgeoisie and the state in post-colonial Zare" Review of African Political Economy, No. 22, 1981.

Doornbos, Martin: "Land tenure and political conflict in Ankole, Uganda" The Journal of Development Studies, Vol. 12, No. 1, October 1975.

Luke, David Fashola, 1984: Labour and Parastatal Politics in Sierra Leone: A Study of African Working-class Ambivalence, Lanham, New York and London: University Press of America.

Meillassoux, Claude, 1981: Maidens, Meal and Money: Capitalism and the Domestic Community, Cambridge and New York: Cambridge University Press.

Miller, Christopher L, 1985: Blank Darkness. Africanist Discourse in French, Chicago and London: The University of Chicago Press.

Munslow, B. and Finch, H.,: Proletarianisation in the Third World, London: Croom Helm, 1984.

Oxaal, Ivan, Barnett Tony and Booth, David, 1975: Beyond the Sociology of Development: Economy and Society in Latin America and Africa, London, Boston and Henley; Toutledge and Kegan Paul.

Ranger, Terence, 1985: Peasant Consciousness and Guerilla War in Zimbabwe: A Comparative Study, London: James Currey Ltd.

Rey, Pierre-Philippe, 1976: Capitalisme négrier: La marche des paysans vers le prolétariat, Paris: Maspéro.

Rey, Pierre-Philippe, 1973: Les Alliances de Classes, Paris: Maspéro.

Rey, Pierre-Philippe, 1971: Colonialisme, néo-colonialisme et transition au capitalisme, Paris: Maspéro.

Rodney, Walter, 1972: How Europe Underdeveloped Africa, London, Bogle-L'Ouverture.

Rostow, W.W., 1960: The Stages of Economic Growth: A Non-communist Manifesto, Cambridge: Cambridge University Press.

Rweyemamu, Justinian, 1973: Underdevelopment and Industrialisation in Tanzania, Nairobi: Oxford University Press.

Said, Edward W, 1979: Orientalism, New York: Vintage Books, Random House.

Sandbrook, Richard and Cohen, Robin, eds., 1975: The Development of an African Working Class: Studies in Class Formation and Action, Toronto and Buffalo: University of Toronto Press.

Crisp, Jeff: The Story of an African Working Class: Ghanaian Miners'Struggles, 1970-1980, London: Zed Press.

Fields, Karen E, 1985: Revival and Rebellion in Colonial Central Africa Princeton: Princeton University Press

Fougeyrollas, Pierre, 1980: Les processus sociaux contemporains, Paris: Payot
Fougeyrollas, Pierre, 1980: Sciences sociales et marxisme, Paris: Payot.

Freund, Bill, 1984: The Making of Contemporary Africa: The Development of African Society since 1800, London: The Macmillan Press.

Gendzier, Irene L., 1985: Managing Political Change: Social Scientists and the Third World, Boulder, Colorado and London: Westview Press.

Gouldner, Alvin W., 1970: The Coming Crisis of Western Sociology, New York: Avon Books, The Hearst Corporation.

Guha Ranjit, 1983: Elementary Aspects of Peasant Insurgency in Colonial India, New Delhi: Oxford University Press.

Gutkind, Peter, C.W. and Wallerstein, Immanuel, eds., 1976: The Political Economy of Contemporary Africa, Beverley Hills/London: Sage Publications.

Gutkind, Peter C.W., Cohen, Robin and Copans, Jean, 1978: African Labor History, Beverley Hills and London: Sage Publications.

Hilton, Rodney, 1976: The Transition from Feudalism to Capitalism, London: New Left Books.

Huntington, S.P.,: Political Order in Changing Societies, New Haven, Conn: Yale University Press.

Jaffe, Hosea, 1985: A History of Africa, London: Zed Press.

Joseph Richard, 1977: Radical Nationalism in Cameroun: Social Origins of the UPC Rebellion, Oxford at the Clarendon Press.

Lewis, John Wilson, 1974: Peasant Rebellion and Communist Revolution in Asia, Stanford, California: Stanford University Press.

Leys, Colin, 1975: Under-development in Kenya: The Political Economy of Neo-colonialism, London: Heinemann.

A Selected Bibliography:

A. - Books

Afigbo, A.E., 1977: The Poverty of African Historiography, Lagos: Nigeria Industrial Arts and Crafts.

Amin, Samir, 1976: Unequal Development, New York: Monthly Review Press.

Arrighi, G. and Saul, J.S., 1973: Essays on the Political Economy of East Africa, London: Heinemann.

Babassana, Hilaire, 1978: Travail forcé, expropriation et formation du salariat en Afrique Noire, Grenoble: Presses Universitaires de Grenoble.

Badiou, Alain, 1982: Théorie du sujet, Paris: Seuil.

Beaud, Michel, 1984: A History of Capitalism, 1500-1980, London: The Macmillan Press.

Benton, Ted, 1984: The Rise and Fall of Structural Marxism: Althusser and his influence. London: the Macmillan Press.

Bernstein, Henry and Campbell, Bonnie K, eds., 1985: Contradictions of Accumulation in Africa: Studies in Economy and State, Beverley Hills and London: Sage Publications.

Bisbergen, William Van, and Schofeleers, Mattew: Theoretical Explorations in African Religions, London: KPI, 1985.

Blomstrom, Magnus and Hettne, Bjorn, 1984: Development Theory in Transition: The Dependency Debate and Beyond: Third World responses, London: Zed Press.

Chilcote, Ronald H., 1982: Dependency and Marxism: Toward a Resolution of a Debate, Latin American Perspectives Series Nx1, Boulder, Colorado and London: The Westview Press.

Chilcote, Ronald H. and Johnson, Dale L, 1983: Theories of Development: Mode of Production or Dependency? Beverley Hills: Sage Publications.

Chomsky, Noam, 1974: The New Mandarins, New York: Vintage Books.

كراسات كوديسريا بالعربية

صدر منها بمركز البحوث العربية

* التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا

ثانديكا مكانداويرى ....ترجمة د. حسن أبو بكر

تحت الطبع

* المنظمات الفلاحية فى افريقيا، المعوقات والامكانيات

د. راحماتو

* الملاك الافريقيون وآفاق النهضة الزراعية فى أفريقيا

ارشى مافيجى

* تداول السلطة السياسية وآلياتها فى أفريقيا

مومار ديوب

مامادو ديوف

* العسكريون والعسكرية فى أفريقيا

إيبو هوتشفول

* الصراع العرقى فى أفريقيا

أو . نولى

مطبوعات مركز البحوث العربية

١- مصير القطاع العام فى مصر — د. فؤاد مرسى — ١٩٨٧

٢- المشكلة الطائفية فى مصر — تحرير د. لطيفة الزيات — ١٩٨٨

٣- سكان مصر — د. وداد مرقس — ١٩٨٨

٤- أزمة مياة النيل — د. رشدى سعيد وآخرون — ١٩٨٨

٥- بيليوجرافيا الطبقة العاملة المصرية — اعداد أشرف حسين — ١٩٨٨

٦- ندوة حول اجراءات الاصلاح الاقتصادى فى الجزائر. — ١٩٨٨
د. احمد هنى

٧- ثلاث قراءات سوفيتية فـــى البيريسترويكا — ١٩٨٨
ترجمة عصام فوزى

٨- المدرسة الاشتراكية فى الصحافة — د. عواطف عبد الرحمن — ١٩٨٨

٩- الاوراق الكاملة لندوة مهدى عامل. نشر مشترك مع دار الفارابى ببيروت. — ١٩٨٩

١٠- المجتمعات التابعة والتنمية المستقلة. — ١٩٨٩
مصطفى نور الدين عطـية

١١- البيريسترويكا فى عيون الآخرين. قراءات من الولايات المتحدة - فرنسا - يوغوسلافيا - جنوب افريقيا. — ١٩٩٠

١٢- المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الاصلاح — ١٩٩٠
د. ابراهيم العيسوى

١٣- قراءة نقدية لكتابات ناصرية — د. عبد العظيم أنيس — ١٩٩٠

١٤- دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى (١٩٥٣/١٩٨٩) اعداد: ابراهيم برعى ١٩٩٠

١٥- ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية ١٩٩٠
اعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية

١٦- الانتخابات البرلمانية فى مصر تحرير د. أحمد عبد الله ١٩٩٠

١٧- خربشات رجل شارع من بلاد النفط محمد عبيد غباش ١٩٩٠

١٨ - السكان والتنمية فى مصر د.نادية رمسيس فرح ١٩٩١

١٩- أزمة الأسلام السياسى ١٩٩١
الجبهة الاسلامية القومية فى السودان نموذجاً د. حيدر إبراهيم

٢٠- الموقف من القص فى تراثنا النقدى. د. ألفت كامل الروبى ١٩٩١



CODESRIA PAPERS

Social Movements, Social Transformation And The Struggle For Democracy in Africa

M. Mamdani T. Mkandawire
Wamba-dia-Wamba